الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

النسخة الأصلية من القرار: بالإنكليزية

العراق

قرار اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع إبّان دورته الحادية عشرة بعد المائتين (المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

السيد العلواني بعد خمسة أسابيع من إدانته، 2 كانون الثاني/يناير 2015 © الصورتان بإذن من عائلة السيد أحمد جميل سلمان العلواني

IRQ-62 - أحمد جميل سلمان العلواني

الانتهاكات المدعى بها في مجال حقوق الإنسان

- ✓ تعذيب وسوء معاملة وأعمال عنف أخرى
- ✓ اعتقال واحتجاز على أساس تعسفي
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ عدم اتباع إجراءات محاكمة عادلة

ألف - ملخص الحالة

أفادت الجهة المقدِّمة للبلاغ بما يلي:

أُلقي القبض على السيد العلواني في 28 كانون الأول/ديسمبر 2013 عقب مداهمة قوات الأمن العراقية منزله في مدينة الرمادي بمحافظة الأنبار. وترى الجهة المقدِّمة للبلاغ أن إلقاء القبض على السيد العلواني كان انتقاماً منه لتأييده الصريح للمظالم التي يتعرض لها السنيون ومعارضته الصريحة للسيد نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت. وفضلاً عن ذلك، تأتي قضية السيد العلواني على خلفية التوتر والعنف الطائفيين في البلاد.

الحالة IRQ-62

العراق: برلمان منتمٍ إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: ذكر - نائب من المعارضة

قبول الجهة المقدِّمة للبلاغ: الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 1 من القسم "أولاً" من الملحق الأول من لائحة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين

تاريخ تقديم البلاغ: كانون الأول/ديسمبر 2013

القرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي: تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البعثات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع السابقة للجنة: جلسة استماع مع الوفد العراقي إبّان الدورة 146 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2023)

أحدث مستجدات المتابعة:

- الرسائل الواردة من السلطات المعنية: رسالة من دائرة العلاقات العامة و التشريفات (تموز/يوليو 2022)؛ ورسالة من نائب الأمين العام تحيل رسالة من وزارة العدل (حزيران/يونيو 2022)
- الرسائل الواردة من الجهة المقدِّمة للبلاغ: تشرين الأول/أكتوبر 2022
- الرسائل الموجَّهة إلى السلطات المعنية: رسالة إلى رئيس مجلس النواب (شباط/فبراير 2023)
- الرسائل الموجَّهة إلى الجهة المقدِّمة للبلاغ: تشرين الأول/أكتوبر 2022

ووفقاً للجهة المقدِّمة للبلاغ، احتُجز السيد العلواني في البداية في مراكز احتجاز سرية، وتعرض لضروب من سوء المعاملة والتعذيب، ولم يحصل على محاكمة عادلة، وانتُهك حقه في تحضير دفاع مناسب. وأكد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي هذه الادعاءات في تقريره لعام 2017 (الرأي رقم 2017/36)، ولا سيما بعد إدانة السيد العلواني بتهمة القتل والتحريض على العنف الطائفي في عام 2014 والحكم عليه بالإعدام في عام 2016 بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وقد قدَّم محامو السيد العلواني طعناً في الأحكام الصادرة بحقه، ولا يزال الطعن منظوراً أمام محكمة التمييز كما أكدت الجهة المقدِّمة للبلاغ ورئيس مجلس القضاء الأعلى. وطبقاً لقانون العفو العام رقم 27 لسنة 2016، قدَّم السيد العلواني طلباً بالعفو في ثلاث حالات ولكنها رُفضت كلها.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أفادت الجهة المقدِّمة للبلاغ بأن وفداً برلمانياً زار السيد العلواني في سجن الكاظمية الواقع في شمال بغداد للتأكد من أنه بصحة جيدة نظراً إلى ما ورد من ادعاءات بأنه لم يتلقَ أي زيارة على مدى أربعة أشهر بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وكان الغرض من الزيارة أيضاً نقل رسائل تأييد للسيد العلواني من رئيس مجلس النواب وشيوخ العشائر.

وفي رسالة مؤرخة 22 حزيران/يونيو 2022، أفاد وزير العدل بأن مديرية حقوق الإنسان في وزارة العدل قد أوفدت فريقاً لزيارة السيد العلواني من أجل تفقد صحته الجسدية والعقلية في الاحتجاز. وبعد الاطلاع على ملف السيد العلواني، وجد الفريق أنه بصحة جيدة ولا يعاني أي أمراض مزمنة. ووفقاً للتقرير الطبي الصادر عن العيادة الطبية في سجن الكاظمية، أكد الفريق أن السيد العلواني لم يتعرض للتعذيب. وأفاد وزير العدل في الرسالة نفسها المؤرخة 22 حزيران/يونيو 2022 بأن ملف السيد العلواني يخضع للتمحيص الدقيق وأنه تم إلقاء القبض عليه واحتجازه وفقاً لأحكام القانون. وأفاد أيضاً بأن السيد العلواني قد سُئل عن تعرضه لأي شكل من أشكال التعذيب في أثناء احتجازه، فردّ قائلاً إنه لم يعان إلا من الإساءة وسوء المعاملة في أثناء إلقاء القبض عليه. وأوضح السيد العلواني للوفد الذي زاره أنه يُعامل معاملةً حسنةً وأن ظروف احتجازه جيدة.

وفي جلسة استماع عقدتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين إبّان الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في آذار/مارس 2023، أبلغ الوفد العراقي اللجنة أن لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب قد زارت السيد العلواني في 8 آذار/مارس 2023 لتفقد ظروف احتجازه وصحته البدنية. وذكر الوفد أن هذه الزيارة لم تكن أول زيارة تجريها اللجنة إلى السيد العلواني، وأن مجلس النواب يستمر في رصد قضية السيد العلواني عن طريق لجنة حقوق الإنسان التابعة له. ويساور اللجنة قلق بالغ إزاء قضية السيد العلواني، نظراً إلى الادعاءات بشأن التعذيب والإساءة وسوء المعاملة، والإجراءات الجائرة، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، والبُعد السياسي للتهم الموجَّهة إلى السيد العلواني. وعلى الرغم من تحسن ظروف احتجاز السيد العلواني، فقد أكد الوفد أنه لا يزال يواجه أربعة أحكام بالسجن المؤبد وحكمين بالإعدام نتيجةً لاتهامات ذات دوافع سياسية.

وذكَّر الوفد أيضاً بأن السيد العلواني كان قد ألقى خطاباً، قبل إلقاء القبض عليه في عام 2013، زُعم أنه أهان فيه الزعماء الشيعة. ولذلك أنشأ مجلس النواب لجنة للتحقيق في هذا الحادث، ووجدت تلك اللجنة أن السيد العلواني لم يهين الزعماء الشيعة ولا الطائفة الشيعية. وإنما استغل خصوم السيد العلواني السياسيون هذا الحادث لإثارة الكراهية ضده وتأجيج التوترات الطائفية والعنف في البلد.

وفيما يتعلق بالزيارة الماضية التي أجرتها مديرية حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل في عام 2022، أفاد الوفد العراقي بأن تلك الزيارة حدثت نتيجة عمل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه الحالة. إذ أُحيل قرار اللجنة الماضي بشأن حالة السيد العلواني إلى وزير العدل، الذي شكَّل لجنة مكلفة برصد الحالة وأمرها بزيارة البرلماني السابق المحتجز. وشكر الوفد لجنة الاتحاد البرلماني الدولي على عملها بشأن حالة السيد العلواني لأنه يساهم في التقدم نحو حلٍ مرض للحالة وأعرب عن أمله في أن يؤدي عمل اللجنة والجهود التي بذلتها السلطات العراقية حتى الآن إلى إطلاق سراح السيد العلواني والتوصل إلى حل نهائي لقضيته.

باء - القرار

إنّ المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1 - *يشكر* السلطات العراقية على اجتماعها باللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين إبّان الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي من أجل مناقشة حالة السيد العلواني؛

2 - *ويرحّب* بالزيارات التي أُجريت مؤخراً للسيد العلواني وبالمعلومات المقدَّمة عن عمل مجلس النواب فيما يتعلق بهذه الحالة، بما في ذلك متابعته المستمرة للحالة عن طريق لجنة حقوق الإنسان التابعة له؛ *وأحاط علماً* بالمعلومات التي قدَّمتها اللجنة البرلمانية المكلَّفة بالتحقيق في حادثة عام 2013 المتعلقة بخطاب السيد العلواني؛ *ويعرب عن رغبته* في الحصول على نسخة من تقرير اللجنة البرلمانية؛

3 - *ويرحّب أيضاً* بالخطوات التي اتخذتها السلطات القضائية فيما يخص حالة السيد العلواني، ولا سيما الزيارة التي أوفدت إليه مؤخراً وتقرير مديرية حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل؛ *ويحث* مع ذلك السلطات القضائية على إسقاط حكم الإعدام الصادر بحق السيد العلواني والإفراج عنه بسرعة ومنحه تعويضاً مناسباً نظراً إلى (1) الإجراءات القانونية المعيبة التي شملت عدم تلقيه أي مساعدة قانونية، وهو ادعاء أكده فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في تقريره لعام 2017؛ (2) وعدم المعاقبة على الأفعال المدعى بها التي تعرض لها، وهي التعذيب والحبس الانفرادي والحرمان من العلاج الطبي في المراحل الأولى من احتجازه؛

4 - *ويرى* أنه ينبغي أن تُعدّ قضية السيد العلواني قضية وطنية بالنسبة إلى جميع القادة وصناع القرار العراقيين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو السياسي؛ ومن ثم *يناشد* السلطات التنفيذية في العراق وجميع القادة السياسيين والدينيين وجميع النواب الاتحاد من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، عن طريق إحالة حالة السيد العلواني إلى أعلى سلطة في البلاد للدعوة إلى إطلاق صراحه، وكفالة حقوق الإنسان الخاصة به، وضمان عدم إعدامه نتيجة لاتهامات ذات دوافع سياسية؛

5 - *ويكرر رغبته* في أن يقوم وفد من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين بزيارة السيد العلواني في السجن والاجتماع بالسلطات العراقية المختصة في المستقبل القريب، بما يشمل رئيس العراق، ورئيس الوزراء ومستشاره، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس مجلس النواب، للتقدم نحو حل مرضٍ لحالة السيد العلواني؛ *ويأمل* في أن يرسل إليه البرلمان رداً إيجابياً ويقدِّم إليه سُبل المساعدة في هذا الصدد حتى ينجز الوفد مهمته بسلاسة، شريطة أن يسمح الوضع الأمني العام بإجراء تلك الزيارة وأن تتوفر التدابير الأمنية اللازمة لضمان سلامة الوفد؛

6 - *ويطلب* من الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية العراقية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس القضاء الأعلى والجهة المقدِّمة للبلاغ وأي طرف آخر يمكنه تقديم معلومات وجيهة؛

7 - *ويطلب* من اللجنة مواصلة النظر في هذه الحالة وموافاته بتقرير في هذا الشأن في الوقت المناسب.